



تكلفة الشيخوخة



لاعب الورق في مدينة نابولي، إيطاليا.

رونالد لي وأندرو ميسون

تؤثر

شيخوخة السكان وتباطؤ نمو القوى العاملة على الاقتصادات بطرق عديدة—فنمو إجمالي الناتج المحلي يتباطأ، والأشخاص في سن العمل يدفعون أكثر لإعالة كبار السن، والميزانيات العامة تترشح تحت عبء التكلفة الكلية الأعلى لبرامج الصحة والتقاعد لكبار السن.

غير أن شيخوخة السكان قد ترفع من قيمة رأس المال لكل عامل، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الأجر والناتج لكل ساعة عمل (الإنتاجية) ويخفض أسعار الفائدة لأن الأجر الأعلى تخفض العائد على رأس المال. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تؤدي شيخوخة السكان وتباطؤ نمو القوى العاملة إلى ركود مزمن إذا ما أثبتت الشركات عن استثمار الأموال الوفيرة المتاحة للإقراض.

ويشهد النمو الاقتصادي تباطؤاً في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يرجع جزئياً على الأقل إلى انتهاء طفرة المواليد، مما أدى إلى انخفاض في عدد السكان ونمو القوى العاملة—على الرغم من الهجرة. وقد وجد العديد من الدراسات التجريبية أن نمو إجمالي الناتج المحلي يتباطأ تقريباً بنسبة واحد إلى واحد مع الانخفاضات في قوة العمل ونمو السكان، وهو احتمال مثير للقلق لكل من الولايات المتحدة وأوروبا. وفي الولايات المتحدة، خلال الأربعين عاماً الممتدة من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٥، شهد عدد السكان في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٦٤ عاماً نمواً نسبته ١,٢٤٪ سنوياً، ولكن من المتوقع أن يبلغ النمو ٠,٢٩٪ فقط في السنوات الأربعين التالية. وينبغي

أن يؤدي هذا إلى تراجع مقابل في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك الإجمالي. ويشهد العديد من الاقتصادات المتقدمة بالفعل انخفاضاً في عدد السكان في سن العمل—سوف ينخفض في أوروبا بأكثر من ٢٠٪ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٥٥، مع انخفاض مصاحب في نمو إجمالي الناتج المحلي.

أهمية نصيب الفرد من الناتج

لا تعتمد رفاهية الأفراد على النمو الإجمالي وإنما على نصيب الفرد من النمو. وتتنبأ نماذج النمو المعيارية بأن تباطؤ النمو السكاني يؤدي أيضاً إلى زيادة الناتج والأجر لكل عامل. والسؤال الأساسي هو ما إذا كان هذا الناتج الأعلى لكل عامل سوف يترجم إلى دخل أعلى للفرد. وهذا يتوقف، مع تقدم السكان في العمر، على مقدار تحييد الإنتاجية الأعلى للزيادة في عدد المعالين (كباراً وصغاراً) لكل عامل.

وللإجابة عن هذا السؤال، ننظر ملياً في كيفية اختلاف النشاط الاقتصادي بحسب العمر، بالاعتماد على حسابات الانتفاع الوطنية (national transfer accounts)، والتي تقيس كيف يقوم الأشخاص في مختلف الأعمار بإنتاج واستهلاك وإدخار الموارد (NTAccounts.org; Lee and Mason 2011; United Nations 2013).

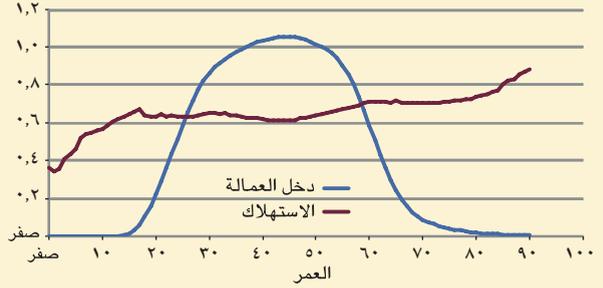
يستهلك الأطفال أكثر مما ينتجون، والأمر نفسه ينطبق في المتوسط على كبار السن. ويتم تغطية الاستهلاك من جانب الأطفال وإلى حد ما من جانب كبار السن بواسطة البالغين في مستقبل العمر—البالغة أعمارهم من ٢٥ إلى ٥٩ سنة

مع تقدم السكان في السن في الدول الأكثر ثراءً، يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي، وتزيد تكاليف الإعالة، وتعاني الميزانيات الحكومية من الضغوط

الرسم البياني ١

الكسب والأكل

البالغون في مقتبل العمر، البالغة أعمارهم ما بين ٢٥ و٥٩، يكسبون أكثر مما يستهلكون، في حين يفعل الشباب وكبار السن العكس. (متوسط القيمة لكل فرد. مؤشر ١ = متوسط دخل العمالة البالغة أعمارهم ما بين ٣٠-٤٩)



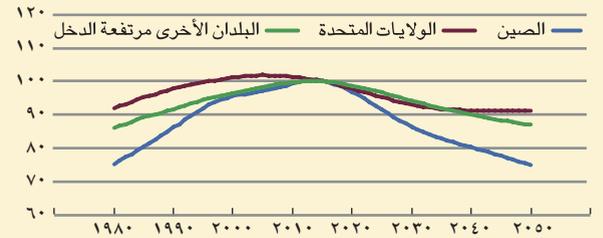
المصدر: Mason, Lee, and others (forthcoming).

ملحوظة: تغطي البيانات ٢٤ بلدا يصنفها البنك الدولي على أنها ذات دخل مرتفع. ويشمل الدخل من العمل الإيرادات والمزايا ودخل العمل للعاملين لحسابهم الخاص، وتقديرا لقيمة العمل الذي تقدمه العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر. ويستند الاستهلاك إلى نفقات الأسر المعيشية المحتسبة للأفراد بالإضافة إلى التحويلات العامة العينية التي يتلقاها الأفراد في كل عمر.

الرسم البياني ٢

تقاسم الأعباء

عدد العاملين الذين يعولون مستهلكين (الشباب، والأشخاص في مقتبل العمر، وكبار السن) سوف ينخفض بين الآن وعام ٢٠٥٠. (نسبة الإعالة، ٢٠١٥ = ١٠٠)



المصدر: Mason, Lee, and others (forthcoming).

ملحوظة: البلدان الأخرى مرتفعة الدخل: ٢٤ بلدا يصنفها البنك الدولي على أنها ذات دخل مرتفع، باستثناء الولايات المتحدة. ونسبة الإعالة هي عدد العاملين مقسوما على مجموع عدد المستهلكين (أي الجميع).

وكلما انخفضت نسبة الإعالة، قل عدد العاملين المتاحين لتمويل المستهلكين، وبالتالي يجب إما تخفيض الاستهلاك أو زيادة العرض من العمل—على سبيل المثال، من خلال تأخير سن التقاعد. وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠٥٠ سوف تنخفض نسبة الإعالة بمقدار ٠,٢٦٪ سنويا في الولايات المتحدة، و٠,٤٠٪ في الأمم الأخرى ذات الدخل المرتفع، و٠,٨٢٪ في الصين (راجع الرسم البياني ٢). وهذا يعني أنه بحلول عام ٢٠٥٠، ما لم يزد المعروض من العمل، يجب خفض الاستهلاك بنسبة ٢٥٪ في الصين، و٩٪ في الولايات المتحدة و١٣٪ في البلدان الأخرى مرتفعة الدخل. وسوف يلزم تعديل الأنماط العمرية للاستهلاك والكسب، كذلك الموضحة في الرسم البياني ١، لاستيعاب الحقائق الديمغرافية الجديدة.

دفع تكاليف استهلاك كبار السن

يدفع كبار السن تكاليف الاستهلاك بمجموعة متنوعة من الطرق. فبالإضافة إلى ما قد يكسبونه من الاستمرار في العمل، فإن المستهلكين من كبار السن يعتمدون جزئيا على أصولهم—بما في ذلك المزارع والأعمال التجارية، والسكن، والمدخرات والاستثمارات. ويأتي جزء آخر من الحكومة في شكل نقدي مثل معاشات التقاعد والتحويلات العامة العينية مثل الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل. وتُدفع هذه التحويلات العامة من الضرائب، وفي الغالب تلك التي يدفعها السكان البالغون ممن هم في مقتبل العمر. وقد يأتي بعض الاستهلاك عن طريق صافي الدعم (الدعم المتلقى ناقصا الدعم الممنوح) المقدم من أفراد الأسرة الأصغر سنا. ويحصل كبار السن في شرق آسيا على دعم أكبر من عائلاتهم مقارنة بما يقدمونه. ولكن في الكثير من باقي آسيا (بما في ذلك اليابان وكوريا)، وأوروبا، والأمريكتين، يعطي كبار السن في المتوسط أكثر لأفراد الأسرة الأصغر سنا مقارنة بما يتلقونه.

تقدم أعمار السكان يلقي ضغوطا مالية على المجتمع ككل

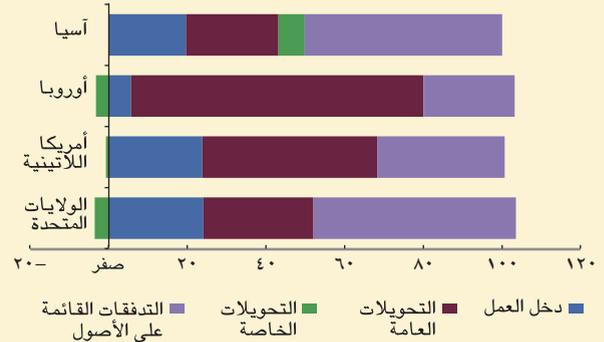
وبشكل عام، كلما ارتفعت نسبة الاستهلاك التي يدفعها كبار السن لأنفسهم، قلت التكلفة الواقعة على البالغين في مقتبل العمر كضرائب أعلى (راجع الرسم البياني ٣). وتعتبر أوروبا مثلا بارزا للاعتماد الشديد على تحويلات القطاع العام لدفع تكاليف استهلاك كبار السن. وعندما يساهم كبار السن قليلا في استهلاكهم الخاص—إما من خلال دخل الأصول أو مواصلة العمل—فهي صيغة لتكاليف باهظة مع تقدم السكان في العمر. والعكس صحيح في الولايات المتحدة، حيث يتقاعد الأشخاص بشكل عام في سن متقدم، ويعتمدون أكثر على أصولهم الخاصة في سن الشيخوخة. وتقع أمريكا اللاتينية بين الاثنين، وتشبه آسيا الولايات المتحدة.

وتمثل تحويلات القطاع العام لمعاشات التقاعد والرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل مشكلة خاصة مع تقدم السكان في العمر، لأن هذه المدفوعات، حتى بعد طرح الجزء الممول من مدفوعات الضرائب التي يدفعها كبار السن، تستأثر بجزء كبير من الميزانيات العامة. وتشير التوقعات إلى أن هذه البرامج لن تكون مستدامة في العادة إلا في حالة زيادة الضرائب أو خفض المزايا أو كليهما.

وتمثل نسب الدعم المالي (fiscal support ratios) طريقة للنظر في المشكلة. ويتم إعداد هذه النسب على غرار نسب الإعالة، إلا أنها تربط دافعي الضرائب بالمستفيدين بدلا من ربط العمالة بالمستهلكين. وفي الولايات المتحدة، سوف تنخفض نسبة الدعم المالي بمقدار ١١٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٥٠ جراء شيخوخة السكان. وهذا يعني أنه

محافظة الشيخوخة

تختلف مصادر الدعم لاستهلاك كبار السن باختلاف المنطقة.
(نسبة الاستهلاك)



المصدر: حسابات الانتفاع الوطنية (national transfer accounts) www.ntaccounts.org
ملحوظة: آسيا= أستراليا، كمبوديا، الصين، الهند، اليابان، كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الفلبين، مقاطعة تايوان الصينية، تايلند. أوروبا= النمسا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، إيطاليا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، أمريكا اللاتينية = البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الإكوادور، السلفادور، جامايكا، المكسيك، أوروغواي. ويشمل الدخل من العمل الإيرادات والمزايا ودخل العمل للعاملين لحسابهم الخاص، وتقدير لقيمة العمل الذي تقدمه العمالة الأسرية غير مدفوعة الأجر. والتحويلات العامة والخاصة هي تحويلات صافية (التحويلات المتلقاة ناقصا التحويلات المقدمة). وتعرّف التدفقات القائمة على الأصول بأنها الدخل من الأصول ناقصا مصروفات الفائدة ناقصا الادخار.

لتحقيق التوازن بين الإيرادات الضريبية والنققات في الموازنة العامة (الاتحادية، وموازنة الولاية، والموازنة المحلية معا) في عام ٢٠٥٠، يجب أن تكون الإيرادات الضرائب أعلى بنسبة ١١٪ أو النققات أقل بنسبة ١١٪، أو مزيج من الاثنين، لمجرد تعويض زيادة التكاليف من شيخوخة السكان. وبالنسبة للبلدان الأوروبية، فإن العدد المقابل يتراوح ما بين ١٤٪ و ٢٨٪، ويبلغ ٢٦٪ في حالة اليابان. وتشير هذه الأرقام إلى مجموع الميزانية الحكومية وليس إلى عنصر الرعاية الاجتماعية فقط. وتحاول بعض الحكومات تنفيذ المهمة الصعبة سياسيا المتمثلة في إعادة هيكلة برامج التحويلات العامة لديها لمعالجة هذه القضايا—على سبيل المثال عن طريق رفع سن التقاعد وربط مستوى المزايا على نحو أوثق مع توافر الإيرادات الضريبية.

مكاسب الإنتاجية

إذا ظل معدل الادخار الكلي ثابتا في حين تباطأ معدل نمو القوى العاملة، فإن نصيب الفرد من رأس المال (مثل الآلات، والطرق، ومعدات المكاتب العاملة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات) سيرتفع، مما يعزز الإنتاجية والأجور ويخفض أسعار الفائدة. وفي الولايات المتحدة، فإن الانخفاض السنوي في الإنتاجية البالغ ١٪ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٥٥ مقارنة بالفترة ١٩٧٥-٢٠١٥ ينطوي على زيادة كبيرة في رأس المال لكل عامل. وفي الولايات المتحدة ومعظم البلدان الأخرى، فإن كبار السن هم مدخرون صافيون (Lee and Mason 2011) ويمتلكون أصولا أكثر من البالغين الأصغر سنا. ومن شأن الحياة الأطول وتراجع الخصوبة رفع معدلات الادخار، مما يعزز الادخار الخاص.

ولكن في بعض السيناريوهات قد لا يزيد نصيب العامل من رأس المال. فإذا اضطرت الحكومات بفعل شيخوخة السكان إلى زيادة الاقتراض لدفع المزايا، قد يؤدي ذلك إلى المزاحمة على الأموال الموجهة للاستثمار الرأسمالي الخاص. أو إذا بدأ نصيب العامل من رأس المال في الارتفاع ودفع أسعار الفائدة إلى الانخفاض، قد يختار

البالغون تقليل الادخار، مما يحد في نهاية الأمر من الزيادة في رأس المال. والاحتمال الثالث هو أن أولئك الذين يملكون المال للاستثمار سوف يبحثون عن عوائد أعلى في أسواق رأس المال الأجنبي، وخاصة في المناطق النامية والاقتصادات الصاعدة، حيث يكون السكان أصغر سنا ومعدلات العائد قد تكون أعلى. وفي هذه الحالة، لن تستفيد العمالة المحلية من خلال ارتفاع الأجور وزيادة الإنتاجية على الرغم من أن العوائد على الاستثمارات الأجنبية سوف تزيد الدخل القومي.

تباطؤ طويل الأجل

وقد تختار الشركات خفض الاستثمار في الاقتصاد المحلي بشكل كبير، حتى مع تراجع أسعار الفائدة، إذا كانت ترى أن نمو الناتج والاستهلاك سوف يتباطأ استجابة لانخفاض عدد السكان والقوى العاملة، وربما تراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (ذلك الجزء من النمو الاقتصادي الذي لا تفسره الزيادات في مدخلات رأس المال والعمل والذي يعكس عوامل أساسية مثل التكنولوجيا). وإذا أصبحت الشركات متشائمة، حتى ولو دفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة إلى مستويات سالبة، يمكن أن يظل الاقتصاد راكدا، مع ارتفاع معدلات البطالة لسنوات عديدة—وهي حالة يسميها البعض الركود المزمع (راجع "المستقبل البطيء" "Sluggish Future" وإلى أين يتجه النمو الاقتصادي؟" "Whither Economic Growth?" في هذا العدد من مجلة "التمويل والتنمية"). ويفسر بعض الاقتصاديين نمو الاقتصاد الياباني الثابت تقريبا في العقود الأخيرة وإخفاق أوروبا في التعافي من الأزمة المالية العالمية باستخدام هذه الكلمات (Teulings and Baldwin 2014).

ومع تقدم السكان في العمر ونموهم بشكل أبطأ، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي سوف يتباطأ بالتأكيد، ولكن التأثير على الأفراد—مقيسا بنصيب الفرد من الدخل والاستهلاك—قد يكون مختلفا تماما. فشيخوخة السكان سوف تعني زيادة إعالة كبار السن بقدر أن هؤلاء لن يعتمدوا في إعالة أنفسهم على أصولهم أو على عملهم. ولكنها قد تسبب أيضا في زيادة رأس المال لكل عامل وارتفاع الإنتاجية والأجور، لا سيما إذا كان الدين الحكومي لا يزاحم الاستثمار في رأس المال (Lee 2016). وما إذا كانت شيخوخة السكان جيدة أو سيئة للاقتصاد هو سؤال يستعصي على الإجابات البسيطة. وسوف يتوقف حجم المشكلة على حدة شيخوخة السكان، ومدى قدرة السياسة العامة على التكيف مع الحقائق الديمغرافية الجديدة. ■

رونالد لي هو أستاذ بكلية الدراسات العليا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وأندرو ميسون أستاذ الاقتصاد بجامعة هاواي، مانوا، وزميل أقدم في مركز الشرق والغرب.

المراجع:

Lee, Ronald. 2016. "Macroeconomics, Aging and Growth." In *Handbook of the Economics of Population Aging*, edited by John Piggott and Alan Woodland. Amsterdam: Elsevier, 59–118.

Lee, Ronald, and Andrew Mason. 2011. *Population Aging and the Generational Economy: A Global Perspective*. Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar.

Mason, Andrew, Ronald Lee, and others. Forthcoming. "Support Ratios and Demographic Dividends: Estimates for the World." *United Nations Population Division Technical Report*, New York.

Teulings, Coen, and Richard Baldwin, eds. 2014. *Secular Stagnation: Facts, Causes and Cures*. VoxEU.org eBook, London: Centre for Economic Policy Research.

United Nations. 2013. *National Transfer Accounts Manual: Measuring and Analysing the Generational Economy*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York.